دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.73].

السياسة الجبائية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التونسية خلال ستينيات القرن التاسع عشر
ضريبة المحصولات نموذجًا

د. أحلام براهمـــي
باحثة في التاريخ الحديث
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
تونس – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

شهد القرن التاسع عشر أحداث عالمية استفادت منها البلدان الأوروبية التي سلكت سياسة توسعية استهدفت بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديدًا بعد انعقاد مؤتمر فيانا سنة ١٨١٥ ، وبدأت مع حملة اللورد إكسموث في ١٨١٦ م وانتهت بفرض معاهدة الحماية الفرنسية على البلاد التونسية في ١٨٨١ . تخللت هذه الفترة جملة من المعاهدات غير المتكافئة أهمّها الموقّعة في ١٨٢٤ م وخاصةً معاهدة ٨ أوت ١٨٣٠ القاضية بتحرير المبادلات التجارية وفتح الإيالة أمام الغزو الرأسمالي والتجاري الأوروبي، وهي فترة خسرت خلالها البلاد التونسية أهم مواردها المالية المتأتية من القرصنة ووقوع البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية ولّدت الرغبة في الإصلاح والتطور. وقد حاولنا في هذا المقال تناول موضوع الإصلاحات التحديثية بالبلاد التونسية وعلاقتها بالإصلاحات الجبائية التي بدأت منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ولعلّ الإصلاح الواسع الذي شمل الضرائب الموظفة على التجارة الداخلية (ضريبة المحصولات) سنة ١٨٤٠ م أهم مثال لهذه الإصلاحات والتحويرات التي أسست لإرساء نظام جبائي ارتكز على مجموعة من الأداءات القارة والمحددة ومهّد للإصلاحات الجبائية والإدارية والدستورية بداية من سنة ١٨٦٠ م التي تطلبت موارد مالية فاقت الإمكانيات الحقيقية للمجابين وأثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالإيالة، وهو ما أدى إلى تواتر الحركات الاحتجاجية ضد السياسة المالية للسلطة المركزية وأهمها انتفاضة ١٨٦٤ م والتي مثلت شكلاً من أشكال الممانعة والعصيان ضد السياسة الجبائية للدولة .

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر: ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

البلاد التونسية؛ النظام الجبائي؛ محصولات الربع؛ الإصلاحات؛ المبادلات الداخلية

معرّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2023.250803

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أحلام براهمـــي. "السياسة الجبائية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد التونسية خلال ستينيات القرن التاسع عشر: ضريبة المحصولات نموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الثاني والستون؛ ديسمبر ٢٠٢٣. ص ٢١٦ – ٢٢٩.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: brahmiahlem828@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

شهد القرن التاسع عشر أحداث عالمية استفادت منها البلدان الأوروبية التي سلكت سياسة توسعية استهدفت بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديداً بعد انعقاد مؤتمر فيانا سنة ١٨١٥، وبدأت مع حملة اللورد إكسموث في ١٨١٦م وانتهت بفرض معاهدة الحماية الفرنسية على البلاد التونسية في ١٨٨١. تخللت هذه الفترة جملة من المعاهدات غير المتكافئة أهمّها الموقّعة في ١٨٢٤م وخاصةً معاهدة ٨ أوت ١٨٣٠ القاضية بتحرير المبادلات التجارية وفتح الإيالة أمام الغزو الرأسمالي والتجاري الأوروبي، وهي فترة خسرت خلالها البلاد التونسية أهم مواردها المالية المتأتية من القرصنة ووقوع البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية ولّدت الرغبة في الإصلاح والتطور[١].

انخرطت البلاد التونسية ضمن مسار إصلاحي منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وشمل كل المجالات الاقتصادية والسياسية وخاصة العسكرية، وارتبطت عملية الإصلاح هذه بما توفره المنظومة الجبائية التي عملت السلطة المركزية على إصلاحها وتدعيمها لمجابهة النفقات الجديدة خاصةً بعد الخوض مجددا في جملة من الإصلاحات الدستورية سنة ١٨٦١م. فقد مثلت الجباية محوراً رئيساً تنتظم حوله الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما لعبت دورا هاما في دعم تطور أشكال التصرف في الدولة بالتوجه نحو إحكام عملية إخضاع المجال وارتباط ذلك بمدى قدرة السلطة المركزية على إحكام التصرف في مواردها المالية، ويظل النظام الجبائي المحدد الرئيس للعلاقة بين السلطة والمجتمع، ومن بين العناصر المكوّنة للمنظومة الجبائية التونسية ضريبة "المحصولات" الموظفة على المبادلات بالأسواق المحلية ودورها في تمويل التجربة التحديثيّة والتي شملت المؤسسات الإدارية والعسكرية والجبائيّة ونجاح السلطة في توحيد المنظومة الجبائية الموظفة على كل الأهالي إلاّ أنّ هذه الإصلاحات كلفت خزينة الدولة الكثير خاصة بعد سنة ١٨٦٠م، حيث واصلت السلطة المركزية نهج الإصلاحات السياسية والدستورية واعتماد دولة البايليك على جباية مفترسة لتمويل مشروعها الإصلاحي، ومنها موارد ضريبة المحصولات. وهو ما يجعلنا نتساءل عن علاقة ضريبة المحصولات بالحركة الإصلاحية التونسية وبحاجيات المرحلة (١٨٦٠ - ١٨٦٩م) ومدى تأثير السياسة الجبائية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه العشرية؟

أولاً: دواعي مراجعة النظام الجبائي

١/١-الإصلاحات السياسية والتدخلات الخارجية

عرفت البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر عدة تحولات أهمها التوسع الرأسمالي والتجاري الأوروبي، وهو ما أثر على الأنشطة الاقتصادية المحلية وتراجع الموارد المالية، هذا إضافة إلى حزمة الإصلاحات التي أقدم عليها أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) تأثّرًا بإصلاحات محمد علي في مصر وبالتنظيمات العثمانية من جهة وبالحداثة الأوروبية من جهة ثانية.

ومع استمرار الأزمة المالية عملت السلطة المركزية على تدعيم المنظومة الجبائية لتوفير موارد مالية تتماشى مع التنظيمات الجديدة والإصلاحات التي شملت خاصة الميدان العسكري، فمنذ تولّي أحمد باي الحكم في ١٨٣٧م اهتم بتركيز الجيش النظامي وبناء الثكنات وتجهيز عدة مراكز عسكرية... وهي منشآت تتطلب موارد مالية هامة خاصةً إذا ما أضفنا إلى ذلك ما يتطلّبه العدد الكبير من المجنّدين والذي بلغ ١٠,٠٠٠ دون الاحتياطيين (٢٦,٠٠٠)[٢] من مصاريف لتجهيزه بالبدلات العسكرية والأسلحة وتوفير الرواتب، وأبرز مثال لذلك ترتيب "مكتب حربي" ببارد سنة ١٨٤٠ ابتلع ٢/٣ المداخيل[٣]. وارتبط تحوير المنظومة الجبائية التونسية بداية من ثلاثينيات القرن التاسع عشر بتأسيس الجيش النظامي وذلك لتوفير موارد مالية تتماشى مع الحركة الإصلاحية ومع النفقات الجديدة وبدأ ذلك مع أحمد باي الذي عمل على تقنين الجباية وشرع في وضع الأسس الأولى لإرساء نظام جبائي موحد، ولعلّ الإصلاح الواسع الذي شمل ضريبة المحصولات[٤] أهم مثال لهذه الإصلاحات والتحويرات التي أفرزت صياغة جديدة للنظام الجبائي القديم.

ومع وصول محمد الصادق باي إلى الحكم سنة ١٨٥٩م كانت البلاد التونسية تخضع إلى نظام جبائي يتكوّن من الإعانة (ضريبة شخصية تسلّط على الذكور البالغين) والقانون (أداء على الزياتين والنخيل) والعشر (أداء على الحبوب) والسراحات (الرسوم الجمروكية) إضافة إلى محصولات الربع أو أداء الـ ٢٥% (وهو أداء موظف على كل عمليات البيع والشراء بالأسواق التونسية وعلى تعاطي الأنشطة الحرفية والصناعية كما شمل أيضا الممتلكات العقارية)، وعمل هذا الأخير على مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها سلفه محمد باي (١٨٥٥-١٨٥٩) وفي سنة ١٨٦٠ أعاد بعث الجيش والأسطول وشرع في استجلاب ماء زغوان وبناء قصور لقناصل أجانب[٥]. كما تم تأسيس أوّل ميزانية للدولة سنة ١٨٦٠ وفي جانفي ١٨٦١ تم إعلان الدستور وبعث جملة من المجالس ومن أهمّها المجلس الأكبر ومن مهامه "ضبط الدخل والخرج وما يلزم من المصرف وما لا يلزم ومحاسبة الوزراء على ذلك"[٦]، وتم إعداد الدفاتر والأوامر المتعلقة بالشؤون المالية من تنظيم لميزانية الدولة ووزارة المالية والمنظومة الجبائية وإعادة تنظيمها إداريًا وماليًا، إضافة إلى كل ما يتعلق بطرق استخلاص الضرائب والتي مثلت مصادر التمويل الأساسية لميزانية الدولة ومن بينها مداخيل ضريبة محصولات الربع[٧].

وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات التي بدأت بإعلان عهد الأمان في ١٨٥٧م والدستور في ١٨٦١، فقد مثّلت صورة جديدة لإصلاحات ذات طبيعة سياسية بالأساس في ظل إدارة تقليدية يشرف عليها الوزير مصطفى خزندار (تولى الوزارة من ١٨٣٧ إلى ١٨٧٣) وجملة من المماليك الذين استغلوا سياسة الإصلاح للإثراء الفاحش والذهاب بالبلاد إلى التداين من الخارج. هذا إضافة إلى خدمة هذه الإصلاحات للمصالح الأوربية[٨] ودور كل من قنصل فرنسا "ليون روش" وقنصل بريطانيا "ريتشارد وود" في إصدار هذه التنظيمات مماّ ساهم في فتح البلاد أكثر أمام الهيمنة الأوروبية والإقرار بالغزو التجاري للرأسمالية الأوروبية خاصةً مع التوجه الليبرالي الذي انتهجته فرنسا بداية من ستينات القرن التاسع عشر، فقد مثلت البلاد التونسية سوقًا هامة لترويج بضائعها[٩] وعميلاً للبنوك الفرنسية التي عرفت أوج نشاطها بين ١٨٦٠ و١٨٦٥م[١٠] والتي أمّنت وضمنت الديون التونسية بداية من سنة ١٨٦٣، كما مثلت البلاد التونسية مجال توسع إمبريالي تابع للمستعمَرة الفرنسية بالجزائر، لذلك عملت فرنسا على ضمان تبعيتها وربط مصيرها الاقتصادي والمالي بها.

٢/١-الأزمة المالية وسياسة المديونية

عدد ابن أبي الضياف أسباب الأزمة المالية والتي يمكن العودة بها إلى سنة ١٨١٥ بعد انعقاد مؤتمر فيانا القاضي بمنع القرصنة التي كانت تمثل نشاطًا اقتصاديًا في حد ذاتها[١١]، هذا إضافة إلى "استبداد الدولة بالمتجر ... وجور العمال وإجحاف المكوس والتزامات الظلمة والضرائب المنوعة وسوء السيرة عند اقتضاء الجباية والمغارم[١٢]. فعلى الرغم من هذا الوضع المتأزم اعتمد أحمد باي سياسة جبائية مجحفة، وقام بالترفيع في الضرائب القديمة وأحدث أخرى لا تقل قيمة عنها للقيام بالإصلاحات التي شملت خاصةً الميدان العسكري وهو ما انعكس على خزينة الدولة والتي سجلت أولى سنوات العجز في (١٨٥٠ – ١٨٥١م).

ومع تولي محمد الصادق باي الحكم في ١٨٥٩م قام بجملة من الإصلاحات الجبائية لتمويل الإصلاحات السياسية وهو ما زاد في تأزم الأوضاع المالية وتزايد قيمة الديون الداخلية، فبعد أن قدرت بـ ١٩ مليون ريال/ ١١ مليون فرنك في ١٨٦٠م بلغت ٢٨ مليون فرنك سنة ١٨٦٢م لصالح تجار وسماسرة من تونس إضافة إلى قابض الدولة نسيم شمامة، وهو ما جعل خير الدين التونسي يعارض هذه السياسة المالية ويستقيل من وزارة البحر ومن رئاسة المجلس الأكبر في نفس السنة[١٣]. ورغم هذا الوضع عمد محمد الصادق باي بإيعاز من الوزير مصطفى خزندار إلى التوجه للتداين من الخارج وتحديدا من دار ارلنجي la maison d'Erlanger سنة ١٨٦٣، وبلغت قيمة الدين ٣٥ مليون فرنك بنسبة فائدة تصل إلى ٧% ومن شروطه أن تدفع الدولة ٢,١١٠,٥٠٠ فرنك كل ستة أشهر لمدة ١٥ سنة[١٤]، وهو ما أوجب ضرورة العمل على تنمية المداخيل الجبائية بالزيادة في الأداءات وإعادة تنظيم طرق الاستخلاص. وشمل ذلك الأداءات المتصلة "بالقانون" و"العشر"

و"المحصولات" وخاصة الإعانة (وقيمتها ٣٦ ريال على كل رجل بالغ) والتي خُصّصت مداخيلها لتسديد الدين بداية من سنة ١٨٦٣م[١٥]، حيث فاقت مداخيلها الـ ١٤ مليون ريال من ١٠ أكتوبر ١٨٦٠ إلى ٣٠ سبتمبر ١٨٦١م أي ما يمثل ٤٥% من جملة المداخيل[١٦].

اتبع محمد الصادق باي سياسة مالية وجبائية مجحفة زادت من حدة الأزمة وأوجبت اللجوء إلى القروض الأجنبية بفوائض مشطّة وغير معقولة وعمد إلى تضعيف ضريبة الإعانة إلى ٧٢ ريال وهو ما تسبب في انتفاضة ١٨٦٤ وتعطيل المجابي والعشر وإهمال اللزم والمحصولات في سنة ١٨٦٤م مما أدى إلى تراجع مداخيل الدولة إلى النصف تقريبًا[١٧]، وتزامن ذلك مع حلول دفع أقساط الدين من جهة وأقساط المعدات الحربية التي تم شراؤها سنة ١٨٦٣ من جهة أخرى هذا إلى جانب المصاريف الاعتيادية. ومع عدم القدرة على تسديد أغلب الأداءات وخاصةً منها موارد ضريبتي العشر والمحصولات خلال سنة الانتفاضة أي ١٨٦٤م وحلول موعد تسديد أقساط الديون السابقة تداينت الدولة من جديد ٢٧,٩٥٥,٨٤٨ فرنك سنة ١٨٦٥م بعد الاتفاق بين "ارلنجي Erlanger" و"مربورقو Morpurgo" وبمساندة الـ"كونتوار دي اسكونت Le Comptoir d'escompte de Paris"[١٨]، وهو ما أجبر الدولة على التخلي عن نصف المداخيل المخصصة للمصاريف تقريبًا. فما هي أهم الإصلاحات التي شملت النظام الجبائي التونسي وتحديدًا ضريبة المحصولات خلال ستينيات القرن التاسع عشر؟

ثانيًا: ضريبة المحصولات بين الاستمرارية والتجديد

١/٢-من الناحية القانونية

أقدمت السلطة المركزية خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر على جملة من الإصلاحات التي تتطلب موارد مالية مهمة لتمويلها، لذلك عملت الدولة على إحداث تحويرات مهمة على النظام الجبائي القديم وسعت إلى تركيز نظام جبائي موحد ومتجانس يتكون من جملة من الأداءات القارة والمحددة التي تشمل كل المجموعات السكانية والفئات الاجتماعية خاصة مع تدعيم المركزة السياسية وسعي الدولة إلى التعامل المباشر مع الأفراد[١٩]. وهي الظرفية التي تم خلالها ترتيب ضريبة "محصولات الربع" من قبل حسين باي الثاني (حكم بين ١٨٢٤ و١٨٣٥) وكان ذلك في رمضان ١٢٤٦هـ/ فيفري-مارس ١٨٣١[٢٠].

تطورت السياسة الجبائية للدولة مع تطور النفقات لذلك اعتمدت على "نظام الالتزام" خاصة فيما يتعلق بضريبة المحصولات التي شملها التجديد أساسًا وتحولت إلى لزمة أواخر سنة ١٨٣٨م[٢١] ثم تم تعميمها عل كل أسواق الإيالة التونسية، "...فرتب (الباي) مغارم على ما يباع من الطعام والبقول ونحوها، تعرف بالمحصولات كما تقدّم. وقد كانت قبل ذلك بالحاضرة على إهمال، فرتبها وعمّمها في المملكة وأسواق العربان"[٢٢]، ولعلّ الإصلاح الواسع الذي شمل ضريبة المحصولات يمكن اعتباره مثالاً لأهم الإصلاحات والتحويرات التي أفرزت صياغة جديدة للنظام الجبائي التونسي.

عند تولي محمد الصادق باي الحكم سنة ١٨٥٩م كانت البلاد التونسية تخضع إلى نظام جبائي موحّد ومحدد، إلاّ أنّ الحاجة إلى الموارد المالية دفعت بالسلطة المركزية إلى القيام بإصلاحات جديدة وعملت على تدعيم الضرائب والزيادة في قيمتها، وشمل ذلك كل المصادر الجبائية. ففي سنة ١٨٦٠م تمت إعادة إحصاء الزياتين إضافة إلى إعادة إحصاء المطالبين بدفع الإعانة والزيادة في قيمة العشر، كما صدر أمرا في نفس السنة وقع التنصيص من خلاله على مسك الدفاتر والحسابات وتزامن ذلك مع تأسيس ميزانية الدولة وحُددت قيمة المداخيل من ضريبة المحصولات حينها بـ ٢,٠٠٩,٦٣٩ ريال علما أنّ جملة الأصل منها بلغت ٢,٧٣٧,٨٣٦ ريال[٢٣]، وكان ذلك تحت إشراف وزارة المال والمجلس الأكبر المكلّف بالنظر في المداخيل والمصاريف. كما تمت إعادة تنظيم مكونات القبض حيث أصبح لكل منها كرّاس خاص. وخصّت هذه اللجنة ضريبة المحصولات بالكراس عدد ٥ حيث تم تدوين لزم المحصولات وقيمتها وتاريخها وعدد الأوامر الخاصة بها، وحرّر هذا الأمر في ٤ جوان ١٨٦٠م[٢٤].

ومن أهمّ التشريعات في هذه الفترة الفصل السادس من قانون عهد الأمان ونصّه: "...القوانين السياسيّة المرتبة الآن على المبيعات والرّباع والعقار وشجر النخيل وأعشار النعمة والزيت والإعانة وغير ذلك من سائر ما هو مرتّب الآن وما يمكن أن يرتّب برأي المجلس الأكبر"[٢٥]. بالإضافة إلى بداية العمل رسميا بقانون تونس "المحروسة" وهو عبارة عن أصول دفتر أصدره أحمد باي منذ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩-١٨٤٠م[٢٦] وبه مقدار ما يخلّصه المكلّف بفندق الغلّة على المبيعات والمؤرّخ في ١٨ذي الحجة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م. هذا إضافة إلى قانون ٥ ربيع الأوّل ١٢٧٨هـ/١٨٦١م وتطبيق الفصل ١٠٤ من قانون الدولة والقاضي بإستخلاص الأداء نقدا[٢٧]، وإعادة تنظيم الأداء حسب المتطلبات الجديدة للدولة.

٢/٢-ضريبة المحصولات: من الاستخلاص العيني إلى الاستخلاص النقدي

من أهم التحولات التي طرأت على نظام المحصولات تخصيص الكراس عدد ٥ بمقتضى ما قرره المجلس الأكبر الذي أشرف على تحريرها. وصدر الأمر في ٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، محدّدا قيمة لزم محصولات الربع ومكانها وتاريخها وعدد الأمر وقيمة التذاكر، وهو عبارة عن زمام يشتمل على ما حرره المجلس الأكبر حول مقدار الأداء الموظف على ما يباع بفندق الغلة بباب البحر بالحاضرة "[٢٨] وبذلك صار الأداء جاريًا على مقتضى الفصل ١٠٤ المئة والأربعة من قانون الدولة" الذي نص على أنّ "كل [ما] هو مرتب من الأداء الموظف على الأشياء لا يكون من عين الشيء، بل يكون مقداره دراهم عدا أعشار النعمة والزيت فإنّها من عين الصابة. وتم إمضاءه في سنة ١٢٧٩ه/١٨٦١م[٢٩]، وهو نفس التنظيم المتبع في السنوات اللاّحقة[٣٠].

شملت أهم التغييرات التي طرأت على قائمة المحصولات الصنف الأول الذي أطلقت عليه الوثائق الأرشيفية "ما يؤدى على الحافر"(أي الدّابة) وهو الأداء الموظف على الغلال أساسا فعوض الترتيب الأول أصبح البائع يؤدي "المحصول" و"محصول الحافر" و"الدلالة" (المزاد العلني)، أمّا المشتري فأصبح يدفع الأداء نقدا عوض "القطع"، ففي القائمة التي تعود إلى سنة ١٨٣٨-١٨٣٩م[٣١] كانت الدولة تقتطع عددا من الثمار لصالحها وفي سنة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م أصبح المشتري يدفع الأداء نقدا عوض القطع. وظلّ تحديد الأداء على "حمل الجمل" وحمل الخيالي" وحمل الحمار" أي حسب ما تحمله كل دابة، وأصبح كل منها يخضع إلى أربعة فصول ثلاثة على البائع وواحد على المشتري. مما يعني تطور عدد الفصول الموظفة على "الحافر" بأنواعه من ١٦٤ إلى ٤٥٠ مادة ترتيبية في الدفتر الجبائي عدد ١٩٢٣ وإلى ٧٣٦ مادة ترتيبية حسب كل الوحدات المعتمد عليها في تحديد أداء ربع المحصولات ضمن القائمة الجديدة[٣٢]، وهو ما يعني تطور قيمة الأداء في هذه الفترة. فمثلا البرتقال المسكي بعد أن كان البائع يؤدي ٥ ريالات إجمالا على كل من "حمل الجمل" (٣ ريالات) و"حمل الخيالي" (٢ ريالات) و"حمل الحمار" (ريال واحد) أصبح يؤدي ٧ ريالات و٤ خرارب، وفق ما يبينه الجدول التالي علما أنّ الريال التونسي هو عملة فضية ويساوي١٦ خروبة ويساوي ٥٢ ناصري ويساوي ١٠٤ فلس ويساوي ٦٢٤ من الفلوس.

جدول عدد (١)

تطور قيمة الأداء الموظّف على البرتقال المسكي بين سنتي ١٨٣٨ و١٨٦١م

		على البائع		على المشتري
التصنيف	١٨٣٨	١٨٦١	١٨٣٨	١٨٦١
حمل الجمل	٣ ريالات محصول	-٣ ريالات: محصول -خروبة: محصول الحافر -١/٢ ناصري على كل ريال: دلالة	١٦ برتقالة	ريال ونصف عوض القطع
حمل الخيّالي	٢ ريالات محصول	-٢ ريالات: محصول -خروبة: محصول الحافر -٢ /١ ناصري على كل ريال: دلالة	١٢ برتقالة	ريال و١/٨ الريال عوض القطع
حمل الحمار	١ ريال محصول	-١ ريال: محصول -خروبة: محصول الحافر -١/٢ ناصري على كل ريال: دلالة	٦ برتقالات	-١/٢ ريال وخروبة عوض القطع

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ كل المواد من غلال وخضر ظلّت تخضع إلى أداء معلوم موحّد على محصول الحافر وقيمته "خروبة" إضافة إلى نصف ناصري على الريال "دلالة" مع الاختلاف في قيمة أداء محصولات الرّبع الموظّف على ذلك والذي يحدد حسب الكميّة والنوع والثمن[٣٣]. هذا إضافة إلى بعض الغلال[٣٤] التي يختص بها البائع فقط فإضافة الى "العادة الجارية" نلاحظ إضافة تنبيه مضمونه أن يدفع المشتري خروبتين على كل ريال والبائع خروبة على الريال، أمّا التنبيه الذي شمل المجموعة الثانية والتي ضمت بعض أنواع الخضروات[٣٥] فيؤدي المشتري ربع الريال والبائع خروبتان على كل ريال[٣٦].

وأهم تحوّل في القائمة شمل المشتري الذي أصبح يؤدي الأداء نقدا عوض القطع وقيمته ٤ ريالات و٣ خرارب ونصف ناصري (على البرتقال المسكي) مقارنة بالفترة السابقة، مع العلم أنّ قيمة الأداء تختلف حسب نوع وكميّة البضاعة. هذا إضافة إلى بعض المواد التي خضعت سابقا للقطع على الحمل[٣٧] وتؤدي نفس الأداء على "محصول الحافر" و"الدلالة" في حين تختلف قيمة الأداء النقدي الموظف على المشتري حسب نوع البضاعة وكميّتها[٣٨]. أمّا القسم الآخر من المواد وهي أساسًا الخضر[٣٩] والتي كانت تؤدي الأداء على "الكمشة" أي الكمية التي تساوي حجم اليد الواحدة فأصبحت تؤدّى ٣ ريالات على كل ١٠٠ ريال ويختص بأدائها المشتري نقدا عوض القطع دون البائع الذي يؤدي الأداء على المحصول والدلالة إضافة إلى الرّبع الموظف عليه. أمّا الأداء الذي شمل البائع وقيمته خروبتان على كل ريال وكان هذا الفصل في قائمة ١٨٣٨م موظف على مادة واحدة وهي "النّيلة"[٤٠] وفي القائمة الجديدة لسنة١٨٦١م شمل المواد التي كانت سابقا تؤدي أداء على "الكيل" وهي نفس المواد ونفس الأداء الذي أصبح يختصّ به المشتري[٤١]. كما خضعت المبيعات من الأملاك بمدينة تونس لأداء الرّبع من قبل البائع وقيمته ٦ ريالات وربع على كل ١٠٠ ريال[٤٢] مقارنة بالفترة الأولى (١٨٣١-١٨٣٨م) حيث كانت قيمة الأداء ثلاث ريالات وربع. وهي جملة من التغييرات التي تبيّن لنا أهم التحولات التي شملت طرق الاستخلاص والزيادة في قيمة الأداءات وذلك بالعمل على إحداث مواد ترتيبيّة إضافية شملت نفس المواد والمحتوى والوزن ونوع البضاعة رغبة في تحصيل موارد مالية أكثر خاصة مع نظام "المراقبة" الذي بدأ مع سنة ١٨٦٠م. وهي جملة من التحولات التي شملت ضريبة محصولات الربع وتزامنت مع احتياجات جديدة مبنية على محاولة تطبيق الإصلاحات التي أملتها ضرورة مواكبة التحولات السياسية بالبلاد خلال ستينات القرن التاسع عشر.

ثالثًا: المسألة الجبائية والصراع بين السلطة والمجتمع

١/٣-الحركات الاحتجاجية خلال القرن التاسع عشر والتمهيد لانتفاضة ١٨٦٤

اجتمعت عدة عوامل زادت من شدة الأزمة التي طالت البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر ومنها ثقل الجباية وسياسة أعوان الدولة التي أدّت إلى قيام جملة من الحركات الاحتجاجية التي تواصلت على امتداد هذا القرن ومن بينها التحركات ضد إرساء نظام المحصولات ومنها انتفاضة أهل القيروان في ١٨٣٣م وجهتي باجة وماطر في ١٨٣٥م[٤٣] وأعنفها بمنطقة الأعراض بالجنوب التونسي سنة ١٨٤٠م وقتل نائب لزام المحصولات محمود بن عياد[٤٤]. كما أعلنت جملة من الأسواق بجهة قفصة (العيايشة والساكت والسند والناصرية) رفض الأداء المرتّب على أسواقها في ١٨٤٤ و١٨٤٥م[٤٥]، وانتفضت عدة قبائل ضد التحويرات الجبائية التي شملت ضريبتي القانون والعشر وضد إرساء ضريبة الإعانة سنة ١٨٥٦م وقدم لنا "توفيق بشروش" معلومات مهمة حول هذا الصراع المتواصل حول المسألة الجبائية بين القبائل المتمركزة أساسًا بالشمال الغربي والجنوب من جهة والسلطة المركزية من جهة أخرى[٤٦].

ومع ارتفاع الضرائب والأداءات وارتفاع الأسعار مع حلول سنة ١٨٦٠م حصلت فورة غضب هي الأولى في مدينة تونس قادها الطاهر الرياحي عاد سببها المباشر إلى "غلاء سعر القمح لكثرة خروج الحبوب من الحاضرة"[٤٧]. ويعود ذلك إلى تزايد الطلب الأوروبي على المنتوجات الفلاحية التونسية وخاصة الحبوب والزيوت إضافة إلى بعض المواد الأوّليّة، وبالتالي ارتفاع الأسعار مع ضعف المقدرة الشرائية، ومع تطور الطلب وقلّة الإنتاج عجز الاقتصاد التونسي عن توفير الطلبات الداخلية والاستجابة للطلب الخارجي وهو ما نتج عنه ارتفاع مشط في الأسعار أدّى إلى ثورة ١٨٦١م ضد مساوئ اقتصاد السوق. وهي جملة من الحركات الاحتجاجية التي سبقت الحركة الإصلاحية بداية من سنة ١٨٦٠م.

ومع تطوّر المصاريف العامة التي قدرت سنة ١٨٦٠م بـ١٧,٣٧٢,٧٥٧ ريال في حين قدرت المداخيل بـ١١,٣٧١,٥١٨ ريال مع العلم أن قيمة الأصول قد بلغت ١٨,٩٩٨,٩٢٧ ريال[٤٨]. وذلك بعد طرح مداخيل الإعانة التي مثلت أكثر من ٤٠% من جملة المداخيل والمخصصة لتسديد القرض أو السلف الذي حصلت عليه مصالح الدولة سنة ١٨٦٣م[٤٩]. وهو ما جعل الباي وأتباعه يتكلّموا "في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة"[٥٠]، ففي سنة ١٨٦٠ تمت إعادة إحصاء الزياتين والنخيل والزيادة في قيمة العشر وتعديل جملة من فصول المحصولات في ١٨٦١، وعمل الباي على تضعيف ضريبة الإعانة من ٣٦ إلى ٧٢ريال رغم معارضة البعض مثل خير الدين حيث قال "...أرى ان هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدي الى زوالها بالمرة أو تلجئ الى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس"[٥١]. ورئيس المجلس البلدي أبو عبد الله حسين الذي قال "...إن هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد وهي من الموجود الآن في خطر، فحالها كحال البقرة إذا حلب ضرعها حتى خرج الدم فهي الآن ينزو ضرعها بالدم وولدها بمضيعة والعطب أقرب إليها من السلامة"[٥٢].

وهذا لم يثني الباي على رأيه بل عمد الى الإقرار بتضعيف ضريبة الإعانة والتي شملت هذه المرة المدن المعفاة سابقا وهي تونس والقيروان وسوسة وصفاقس والمنستير، وهو ما ساهم في تفجير الأوضاع وإعلان الانتفاضة بقيادة علي بن غذاهم سنة ١٨٦٤م، وسرعان ما انتشرت بالمناطق الداخلية وخاصة بالوسط والشمال الغربي وجهة الساحل رفضا لأداء الإعانة من جهة ولسياسة الدولة تجاه الأهالي من جهة ثانية، وإعلانهم لجملة من المطالب اتفق في مضمونها كل من ابن أبي الضياف والطبيب الألماني غوستاف نختغال Gustav Nachtigal، وأهمّها إبعاد بعض رجال الدولة ومنهم الوزير مصطفي خزندار وقابض الدولة نسيم شمامة باعتبارهما أوّل المسؤولين عن مضاعفة الإعانة والسير بالبلاد نحو الإفلاس، إضافة الى المطالبة بالتخفيض في الأداءات وأهمها الإعانة والمحصولات.

٢/٣-ثقل نظام المحصولات

مثّل تضعيف الإعانة السبب المباشر لاندلاع ثورة ١٨٦٤، إلا أنّ هناك جملة من العوامل التي مهدت لذلك، فمنذ ١٨١٥ وتراجع الموارد المالية عملت السلطة المركزية على تعويض النقص الحاصل في المداخيل بالاعتماد على الجباية، وبدأت هذه التحويرات منذ ١٨١٩ بإلزام أهل الساحل أداء العشر على زيت زيوتهم، ثم إرساء أداء المحصولات على المبيعات بالأسواق المحليّة مع الوزير شاكير صاحب الطابع (تولى الوزارة بين سنتي ١٨٢٩ و١٨٣٥م) والتي اعتبرت أهم التحويرات في تلك الفترة، وخضعت إلى نظام الالتزام في ١٨٣٨م ثم تعميمها على الأسواق التونسيّة في ١٨٤٠م، والتحويرات التي شملت القانون على أشجار الزيتون والنخيل في ١٨٤٠ و١٨٥٢م. هذا إضافة إلى الإصلاحات التي شملت كل مصادر الجباية في ١٨٦٠ و١٨٦١ ومنها لزم المحصولات التي عرفت تطورا ملحوظا في قيمتها مقارنة بالفترات السابقة (١٨٣٨-١٨٥٩) وهو ما نتبينه من خلال الجدول التالي:

جدول عدد (٢)

تطور قيمة لزم المحصولات ببعض المناطق بالبلاد التونسيّة (بالريال)

لزم المحصولات	١٨٦٠-١٨٦١م	١٨٦٣-١٨٦٤م	١٨٦٦-١٨٦٧م
فندق الغلة	٥٠٤,٠٠٠	٥٠٣,٨١٥	٧٧٥,٠٠٠
سوسة	٣٧٥,٢٨٦	٤٩٢,٨٥١	-
المنستير	٢٣٣,٢٥٥	-	٢٢٦,٢٩٥
المهدية	"	-	٢٩,٠٠٠
باجة	٤٦,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
القيروان	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
ماطر	١٥٠,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
جندوبة	٣٩,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠
أولاد عيار	٨,٨٠٠	٩,٣٠٠	١٣,٠٠٠
الجريد	٢٩٨,٤٥٠	-	٣٣٠,٠٠٠
زغوان	٢٢,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٤٤,٠٠٠

عرفت لزمة سوق فندق الغلة بمدينة تونس تطوراً هاماً في قيمتها خاصة بعد خضوعها إلى نظام المحصولات منذ سنة ١٨٣١ وبلغت قيمتها ٥٠٤,٠٠٠ ريال سنة ١٨٦٠مسجّلة زيادة بـ ١٢٩,٠٠٠ ريال مقارنة بسنة ١٨٤٠م علما إنّ هذه اللزمة تحديدا عرفت ارتفاعا ملحوظا في قيمتها ففي ظرف ١٠٠ عام تطورت من ٥,٠٠٠ ريال وذلك سنتي ١٧٤٦ و١٧٤٨م إلى ٣٨٠,٠٠٠ ريال في موسم ١٨٤٦-١٨٤٧م[٥٣] وتضاعفت قيمتها لتصل إلى ٧٧٥,٠٠٠ ريال سنة ١٨٦٧م.

كما شهدت بقية لزم المحصولات ارتفاعًا في قيمتها مثل لزمة محصولات سوسة والتي سجلت ارتفاعًا بـ ١١٧,٨٥١ ريال في ثلاث سنوات وتضاعفت بـ ٢,٣ مرة مقارنة بسنة ١٨٤٠، أمّا محصولات زغوان فقد تضاعفت وبلغت ٤٥,٠٠٠ ريال بين ١٨٦٠ و١٨٦٤م وتضاعفت بأكثر من ٣ مرات مقارنة بسنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، أمّا لزمة محصولات سوق الكعوب والقوازين فارتفعت بمرة ونصف مقارنة بسنة ١٨٤٠م، ولزمة محصولات سوق أولاد عيار فسجلت زيادة بـ ٥٠٠ ريال بين ١٨٦٠و١٨٦٤م وبـ ٣,٣٠٠ ريال مقارنة بسنة ١٨٤٠م.

ويعود ارتفاع قيمة لزم المحصولات إلى عدة عوامل أهمها السياسة المالية التي اعتمدتها السلطة المركزية خلال القرن التاسع عشر وارتباط الزيادة في قيمة الأداءات بالحركة الإصلاحية عمومًا وما تحتاجه الدولة من موارد مالية لمجابهة النفقات الجديدة، هذا إضافة إلى المنافسة بين أعوان الدولة وأصحاب الثروة وسعيهم إلى الحصول على أهم اللزم وإشرافهم على أهم المناطق الاقتصادية (تونس وباجة والوطن القبلي ومنطقة الساحل وصفاقس والجريد وجربة)، حيث يشتري هؤلاء لزم الأسواق مقابل مبلغ مالي تحدده الدولة ثم يحل اللزام محلها في استخلاص الأداء الموظف على المبيعات داخل الأسواق. فاللزمة هي وسيلة تضمن موارد مالية قارة ومنتظمة للدولة وتوفر أرباحا وعائدات مالية مهمة لصالح هؤلاء اللزامة خاصة في عهد أحمد باي حيث استغلوا مناصبهم لجمع ثروات طائلة مثل محمود بن عياد الذي استحوذ على لزم محصولات ربع أهم الأسواق خلال العشرية ١٨٤٠-١٨٥٠م[٥٤]. وتواصلت هذه الممارسة خلال ستينات القرن التاسع عشر وهي فترة عاينت قيام الدولة بعدة إصلاحات زادت في استفحال الأزمة المالية وخاصة انتفاضة ١٨٦٤م وتأثيرها على حركة المبادلات داخل الأسواق[٥٥] وهو ما ساهم في إفلاس العديد من اللزامة وتهرّب عدد آخر منهم وابداء عدم رغبتهم في تجديدها[٥٦] إلاّ أنّ السلطة المركزية ربطت تسليم اللزمة بالزيادة في قيمتها وذلك ضمانا لمواردها المالية.

وعلى الرغم من شدة الأزمة المالية التي استفحلت بعد ١٨٦٤م فإنّ ذلك لم يثني أعوان الدولة وخاصة أصحاب رؤوس الأموال من اليهود من التزام المحصولات وسيطرتهم على لزم أهم الأسواق بالمدن التونسية[٥٧]. فأغلب مُتولّي هذه اللزمة هم أعوان الدولة وكانت لهم وظائف سياسيّة وعسكريّة مثل أمير اللواء السيد محمد لزام محصولات سوسة والمنستير سنة ١٨٦٠-١٨٦١م وأمير اللواء مراد لزام محصولات فندق الغلّة[٥٨]. وأمير اللواء ووزير الحرب أحمد زروق الذي التزم محصولات المنستير وسوسة بين سنتي ١٨٦٤ و١٨٦٩م هذا إلى جانب محصولات فندق الغلّة سنة ١٨٦٧-١٨٦٨م[٥٩]. والتزم أمير اللواء علي الساسي عامل الجريد محصولات المكان من ١٨٦١م إلى ١٨٦٩م[٦٠]. أما لزمة محصولات بنزرت بين سنتي ١٨٦٠ و١٨٦٢م فكانت لصالح موشي البراملي[٦١]، كما سيطر باولو طابية على لزمة محصولات صفاقس من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨م[٦٢].

مثلت انتفاضة ١٨٦٤ شكلاً من أشكال الرفض والممانعة وفرصة لتعطيل عملية استخلاص المجابي والعشر وإهمال اللزم والمحصولات والخروج من الأسواق الخاضعة إلى اللّزمة، وافساد الأسواق والعمل على خلق "الهرج" سنة الانتفاضة، مثل ما حصل بسوق الزوارين وما فعلته فرق "الحنادرة" و"الفيال" (الأفيال) و"أولاد عسكر" و"أولاد موسى" من عرش الفراشيش بالسوق[٦٣]، وهو ما تبينه جملة من المراسلات الموجهة إلى الوزير مصطفى خزندار سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م ومنها مكتوب من أحمد البدوي السبوعي لزام سوق الخميس بالعلا أورد من خلالها "أن السوق الآن غير مرتسم والآن أتانا الإذن من سيادتكم في الأنفار اللذين أفسدوا ذلك...وأن المفسدين الذين باعوا كثيرون..."[٦٤] ، ومراسلة من لزام سوق أولاد بوسالم أوردت "...ان الناس من أهل وطن أولاد بوسالم باعوا طعامًا قمحًا وشعيرًا وحيوانات بأسواق الخميس بالوطن المذكور ... وعليهم حجايج (أي حجج) بالعدالة ولما طلبتهم في قانون محصولات الربع ...امتنعوا من أداء القانون..."[٦٥]. بالإضافة إلى بعض المراسلات التي تبيّن تردي الأوضاع بمناطقهم وتأثيرها على المبيعات داخل الأسواق مثل المراسلة التي بعث بها صالح بن محمد لزام محصولات الكاف الذي تأثرت موارده المالية "...فلم يجد ما يباع بالبلد الاّ جانب [من] بصل وقرع وفقوس لا غير وأن المحصل من هذين لا يفي بأجر صناع الحانوت..."[٦٦].

فمع تضعيف الإعانة كانت البلاد تعاني من تأزم الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية خاصة مع مواصلة السلطة المركزية لنفس السياسة الجبائيّة المجحفة والزيادة في الضرائب لتدعيم مواردها المالية مع ظهور احتياجات جديدة مبنية على محاولة تطبيق الإصلاحات السياسية بالأساس، وهو ما مثّل صورة جديدة للممارسة السياسية مع المحافظة على التطبيق التقليدي ممّا أدى إلى فقدانها لمصداقيتها وإفراغها من محتواها إضافة

إلى اعتمادها على جهاز إداري -بقيادة اللّزامة- عمل على تطبيق هذه السياسة المالية واستنزاف خيرات البلاد وابتزاز ثروات الأهالي.

٣/٣-موارد المحصولات وتأثيرها على الأحوال العامة بالبلاد

خضعت ضريبة المحصولات منذ سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م إلى مراقبة المجلس الأكبر ووزارة المال التي حاولت إعادة تنظيم الضريبة لضمان مداخيل قارة ومنتظمة، هذا إضافة إلى تحديد ميزانية الدولة حيث قدرت قيمة المداخيل بـ ١٤,٣٣٨,٨٣٧ ريال[٦٧] مع العلم أنّ جملة الأصول من المداخيل قدرت بـ ١٧,٧٦٠,٧٦١ ريال[٦٨]. أمّا أصول المحصولات فبلغت ٢,٧٣٦,٢٣٦ ريال وخصّصت منها ٢,٠٠٩,٨٣٧ ريال لميزانيّة سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠-١٨٦١م، إلاّ أنّ خزينة الدولة حصّلت نصف ما تعيّن منها تقريبا وبلغت قيمة المداخيل ١,٠٣٩,٥٢٦ ريال[٦٩] ، والتي مثلت ١٤% من جملة الموارد الجبائية الداخلية بالبلاد التونسيّة بعد الإعانة (٥٣%) والقانون (١٨%) وقبل اللزم (٩%) والعشر (٦%)، مع العلم أنّ جملة الأصول من المحصولات مثلت ١٥% من جملة الأصول الجبائية وذلك سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م.

رسم بياني عدد (١)

مقارنة أصول لزمة المحصولات والمقبوض منها بين

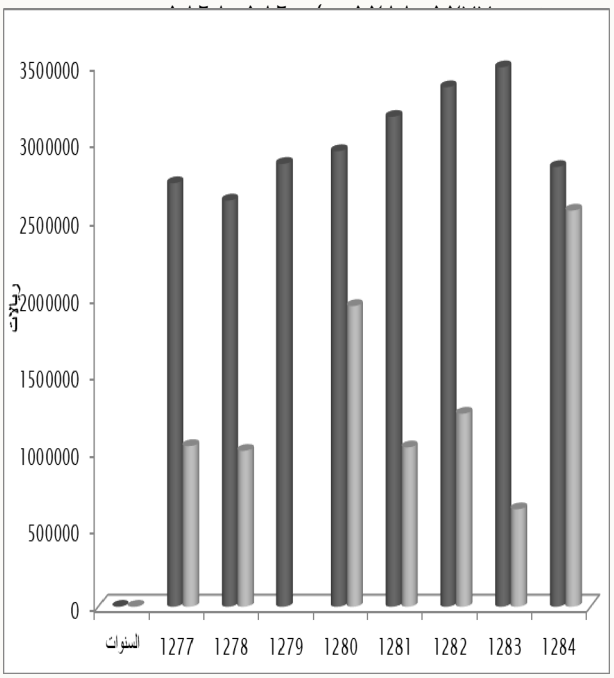

فقد تفوّقت مداخيل لزمة المحصولات على بقيّة اللّزم (لزمة الملح ولزمة الصابون ولزمة الجلد...) والتي بلغت قيمة أصولها سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م ٣,٣٩٣,٥٤٦ ريال[٧٠] لم تتوفّر منها سوى ٩% مقابل ١٤% من المحصولات وهي نفس النسبة التي توفّرت سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١-١٨٦٢م[٧١]. ويمكن تفسير انتظام المداخيل في هذه الفترة بسياسة الدولة التي عملت على تنظيم الأداءات وطرق الاستخلاص ومحاسبة اللزامة، إضافة إلى توفر عنصر الأمن خاصة بالأسواق الحضرية وخضوعها لمراقبة مجلس الضبطيّة وخاصة سوق فندق الغلة بمدينة تونس وهي سوقا يومية وتوفر أهم الموارد المالية من ضريبة المحصولات[٧٢].

وعرفت مداخيل المحصولات ارتفاعًا هامّا سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣-١٨٦٤م وبلغت ١,٩٤٦,٦٣٠ ريال وهو ما مثّل ٦٦% من جملة أصولها، وهذا لا يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل يعود إلى عمل الدولة على استخلاص مخلّفات السنوات الماضية وخاصة سنة ١٢٧٩هـ/ أواخر ١٨٦٣م التي تزامنت مع بداية اندلاع الثورة وتعطل عملية استخلاص أغلب الأداءات.

شهدت الموارد المالية المتأتية من المحصولات انقطاعًا من أواخر ١٢٨٠ إلى أواسط ١٢٨١هـ/ ١٨٦٣-١٨٦٤م نتيجة ثورة ١٨٦٤م، وتأثيرها على حركة المبادلات بالبلاد وارتسام الأسواق، خاصة مع امتداد الثورة من الأعراض إلى ماطر[٧٣] ومشاركة المدن في الانتفاضة، وأهمّها مدن الساحل مثل سوسة والمنستير وصفاقس التي تحتوي على أهم الأسواق بعد الحاضرة تونس، هذا إضافة إلى مدن الشمال والوسط الغربي مثل باجة وماطر والكاف ومنطقة الجريد، التي توفر أهم الموارد المالية من المحصولات، ومع انضمامها للثورة رفضت الاستجابة لمطالب السلطة المركزيّة وهو ما يفسر انقطاع المحصولات وتعطّل مداخيل الإعانة والعشر خلال هذه الفترة.

ولمجابهة هذه الانتفاضة عملت الدولة على تجهيز الأمحال (المحلة هي جهاز إداري وعسكري متجول) وأعنفها محلة زروق التي توجهت نحو منطقة الساحل والقلعة الصغرى ومساكن والمنستير وصفاقس[٧٤]،

ومحلة رستم التي توجهت نحو الشمال الغربي، ومهمتها العمل على إعادة السيطرة على المجال واستخلاص كل المخلفات من الأموال ومنها بقايا المحصولات، إضافة إلى فرض عقوبات وخطايا مالية على المناطق الثائرة "...وحكّم يد النهب في الأموال، وتفنّن في سلبها بما القي اليه من الأسباب والألقاب من مصروف المحلة، ودخل ما تعطّل من المحصولات وسراح ما خرج من العمالة بغير أداء في تلك المدة"[٧٥]. وهو ما ساهم في تطور المداخيل والتي بلغت بين ربيع الأول وشوال من سنة ١٢٨١هـ/ أوت ١٨٦٤- مارس ١٨٦٥م ٢٧,٣٩٣,٨٧٥ ريال و١٠,٩٢٤,٦٨٠ فرنك[٧٦] منها ١,٠٣١,٥٢٧ ريال من المحصولات مع العلم أنّ جملة أصولها كانت قد بلغت ٣,١٦٢,٢٩٨ ريال[٧٧].

واصلت السلطة المركزية نفس السياسة الجبائيّة رغم ما تعانيه البلاد من تراجع شمل جميع القطاعات، وعملت على الاستحواذ على ما تبقّى من ممتلكات سنة ١٨٦٥م، وأعلنت بعض المناطق الرفض والعصيان "...وأما الهمامة وجلاص فإنهم جاهروا بالامتناع... وحاصل ما تتحدث الناس به أن ما وقع بهذه المحلة من الجور وسلب النعمة، على كيفيات تنبو عنها الأسماع وتقشعر منها الجلود، هو الآن حديث الرفاق في هذه الإيالة، وكاد أن ينسي ما وقع بالساحل"[٧٨]. وهو ما أدّى إلى تطور الأزمة المالية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تواصلت إلى أواخر الستينات حيث عرفت البلاد انتشار الوباء سنة ١٨٦٧م الذي أودى بحياة ربع سكان الإيّالة إضافة إلى تردّي المحاصيل الزراعيّة نتيجة الجفاف وانتشار المجاعة بالبلاد مع ارتفاع أسعار "سائر ما يباع، حتى حيوانها وغلالها، لأن البائع إنما باع لشراء القوت"[٧٩]، بالإضافة إلى رواج العملة النحاسية وتزايد العملات المزيفة في كامل جهات الإيالة[٨٠] وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتأثر عمليات البيع والشراء بالأسواق التونسية مثل ما حصل بسوق الكاف وتضرّر الموارد المالية لصالح بن محمد لزام محصولات المكان من جرّاء التعامل بسكة النحاس عوض الفضّة التي "انقطعت... نصرفوا ١٠٠ ريال فضّة بـ ١٥٠ ريال نحاس وليس وجدناها..."[٨١] ، خاصة مع تواصل انخفاض قيمة العملة التونسية وتبعية النقد التونسي تجاه المعادن المتجولة ورواج العملات الأجنبية[٨٢].

زادت الأزمة المالية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتزامنت سنة ١٨٦٧م مع انتشار وباء الكوليرة الذي أودى بربع سكان الإيالة بالإضافة إلى تردي المحاصيل الزراعية نتيجة الجفاف، و"كاد أن ينحصر متجر الإيالة في جلود الميتة وعظامها وخِرَق أموات الفقراء الملتصقين بالأرض"[٨٣]. وهو ما تؤكده مراسلات اللزّامة إلى السلطة المركزية واصفة الوضع العام بالبلاد وعدم القدرة على تسديد أقساط اللّزمة لانعدام الأمن وقلة الإنتاج وتوقف عمليات البيع "فقد طال مكثنا وضاع بسبب ذلك وتعطّل ...وتكدّرت معيشتنا وضاع حقّنا، لأنّا ملتزمين محصولات سوق وطننا وتركنا أهلنا من بعدنا..."[٨٤]. ولمجابهة الضغوطات الجبائية عمد بعض الأهالي إلى الخروج من الإيالة التونسية وخاصة من يهود المملكة ومن أهل الكاف طالبين للحماية الفرنسية وخروج أهل الأعراض إلى طرابلس[٨٥].

هذا بالإضافة إلى ارتباط ارتسام الأسواق بتوفر عنصر الأمن وخاصة بالمناطق الداخليّة وتشكّي عدة لزّامة من ذلك مثل صالح بن محمد الذي تأثرت موارده من جراء التزامه لمحصولات أسواق الكاف "...بحيث منذ ستة أسواق لم ينعقدوا لكونهم لم يحضرهم بايعا ولا شاري ولا زالت الأسواق منحلّة الى الآن... وتعطلت المبيعات ووقع القحط والناس في ضنك شديد..."[٨٦]. وهي وضعية شملت كل الأسواق التونسية الحضريّة وخاصة الريفيّة منها بداية من سنة ١٨٦٦م واشتدت الأزمة مع حلول سنة ١٨٦٧، وهو ما يتبين من خلال موارد المحصولات التي سجلت أدنى مستوياتها سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦-١٨٦٧م بـ ٦٣٣,٦٩٥ ريال وهو ما يمثل ١٨% من أصول المحصولات والتي بلغت ٣,٤٨٧,٩١٦ ريال مع العلم أنّ الخزندار قدّر الموارد الماليّة للدولة سنة ١٨٦٦م بـ ٤٣ مليون ريال وبلغت جملة المداخيل المسجلة بين شعبان ١٢٨٢ وشعبان ١٢٨٣/جانفي- ديسمبر سنة ١٨٦٦م ٤٠,٠٦٥,١٩٢ ريال و١٤,٢٨٥,٤٦٨ فرنك[٨٧]. وبالإضافة إلى ذلك فقد بلغت قيمة أصول اللّزم عامة بما فيها المحصولات بين ١٢٨١-١٢٨٤هـ/ ١٨٦٤-١٨٦٨م ٢٨,٩٥٥,٩٢٤ ريال قبضت منها الدولة

١٥,٢٩٦,٧٤٩ ريال. ومثّلت أصول لزمة المحصولات ١٢,٨٥٠,٢٥٢ ريال قبضت منها الدولة ٥,٤٧٢,٨٩٧ ريال[٨٨].

مقارنة بين أصول مداخيل الدولة والمقبوض منها

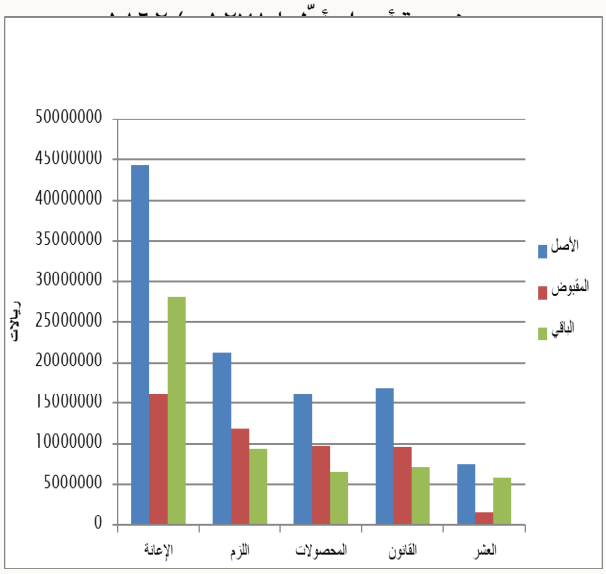

ورغم استفحال الأزمة الماليّة واصلت الدولة نفس السياسة الجبائية حيث عملت على جمع بقايا السنوات السابقة، والتي شملت كل المصادر الجبائية ومن بينها المحصولات، رغم تراجع الأنشطة التجارية وحركة المبادلات والاقتصاد التونسي عمومًا ، إضافة إلى ارتفاع الأسعار ورداءة المحاصيل وتتالي سنوات الجفاف والتي أودت بدورها إلى أزمة اقتصادية واجتماعية حادة بين سنتي ١٨٦٧ و١٨٦٨ ومع ذلك تواصل الضغط الجبائي على عامة الأهالي و"أصبحت بذلك المظالم أظهر للعيان فوصفها لنا ابن أبي الضياف وصفًا طويلاً ودقيقًا نستخلص منه أن البوادي التونسية سلط عليها في ذلك العصر نوع من "التمشيط" لم يبق لسكانها إلاّ آخر رمق، فكانوا معرضين الى الهلاك في سنوات الجفاف"[٨٩].

ومن مظاهر هذه الأزمة الشلل التام الذي أصاب الأسواق وخاصةً منها الريفيّة التي ظلّت مواردها محدودة، وأوردت الوثائق الأرشيفيّة جملة من الحجج الصادرة من العدول الذين عاينوا بعضها مثل سوق السبت بالزوارين بجهة الكاف فهو "...فارغًا من الناس لا بيع به ولا شراء خوفًا من النهب..."[٩٠] هذا مع تواصل محنة صالح بن محمد لزام محصولات الكاف المطالب بتسديد ما عليه من اللّزمة والذي وصل به الأمر إلى الإفلاس، وهو ما نتبيّنه من خلال مراسلة وجهها إلى وزير المال محمد العزيز بوعتور واصفا حالته "...وصرت نبيع في فرشي وأثاث بيتي من شدة ما حلّ بنا من العسر..."[٩١] وهي نفس الوضعيّة التي أصبح عليها إبراهيم الحكيري لزام محصولات سوق الاثنين بالرقبة من خلال مراسلة إلى وزير المال حيث أورد "...هاني نبيع في رزقي ونجمع نفسي وما علينا من الدراهم...بعدها تأتي لوزارة المال دون تراخي..."[٩٢]. وهو ما يبيّن وضعية بعض اللّزامة اللّذين تضرروا من جرّاء التزامهم للمحصولات.

حمّل ابن أبي الضياف مسؤولية هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى النظام السياسي والمالي والإدارة السيئة، هذا النظام الذي ربط التجربة الإصلاحية بالمطالب الجبائية وهي مطالب فاقت الحدود والإمكانيات الحقيقية للمجابين إضافة إلى انتشار الفساد بين بعض ممثلي الدولة ووزرائها . أوجبت هذه الوضعية إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج الذي أدى في النهاية إلى الخضوع للمراقبة الدولية عبر اللّجنة المالية الدوليّة أو "الكوميسيون المالي" سنة ١٨٦٩م وجدولة ديون البلاد في أواخر جمادى الأولى من سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م مع العلم أنّه منذ ربيع الأول سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م تم -وللمرة الأولى منذ إحداث قانون المحصولات سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣١م- تخصيص مدخول عدد من إتاوات المحصولات لتسديد الديون الخارجية[٩٣].

خَاتمَةٌ

مثلت ضريبة المحصولات أحد ركائز النظام الجبائي خاصةً في فترة أحمد باي الذي خصص كل المداخيل المتأتية من هذه الإتاوة تقريبًا إلى المصاريف العسكرية، إلاّ أن ذلك لا يخفي تواصل غياب المراقبة الجدية للموارد المالية، وهو ما حدث سنة ١٨٦٠م بتركيز جملة من المؤسسات الجديدة ومحاولة حصر المداخيل المتأتية من الضرائب بصفة عامة، ومثلت المحصولات موردًا هامًا من موارد السلطة وساهمت في تمويل الحركة الإصلاحية التونسية إلاّ أنّ سوء التدبير والإسراف المفرط وفرض ضرائب مشطة واعتماد جهاز إداري فاسد أثقل كاهل الميزانية وساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية خاصةً مع اعتماد السلطة المركزية بصفة كلّية على الموارد الجبائية لتمويل الإصلاحات العسكرية في مرحلة أولى والإصلاحات الدستورية في مرحلة ثانية وهو ما أدى إلى العصيان والممانعة التي وصلت حدّ الانتفاض على السلطة وعلى سياستها المالية والجبائية وهي معطيات تبرهن على أنّ إحكام التصرّف في الموارد المالية مسألة محورية في عملية الإصلاح.

أثقلت الإصلاحات التي أقدم عليها محمد الصادق باي ووزيره مصطفى خزندار كاهل الميزانية وزادت في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي واستفحاله بين سنتي ١٨٦٣ و١٨٦٩ واعتمادهم على سياسة القروض التي أثقلت كاهل الدولة وهو ما ساهم في تمهيد الطريق أمام القوى الأوروبية وخاصةً فرنسا التي عملت على تأمين الديون التونسية مما أدى إلى فقدان الإيالة لاستقلاليتها المالية والاقتصادية في سنة ١٨٦٩ بإرساء اللجنة المالية الدولية ثم فقدان استقلالها السياسي في ١٨٨١.

الإحالات المرجعية:

(١) غربي (محمد الأزهر، **تونس رغم الاستعمار**، دار نقوش غربية، تونس، ٢٠١٣.

(2) Ganiage (J), *Les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)*, Maison Tunisienne de l'édition, 1968, p116.

(٣) تونسي (خير الدين)، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحقيق المنصف الشنوفي، بيت الحكمة، الطبعة الثانية، تونس، ٢٠٠٠، م ١، ص ٣١.

(4) Henia (A), *Le Gérid : ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840)*, ENS, Tunis, 1980, p 104.

(٥) بيرم الخامس (محمد)، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تحقيق علي بن طاهر الشنوفي ورياض المرزوقي وعبد الحفيظ مرزوق، بيت الحكمة، تونس، ١٩٩٩. م ٢، ص ٤٦٦.

(٦) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافيّة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٩، المجلد (م) ٣، الجزء (ج) ٥، ص ٥٢.

(٧) الأرشيف الوطني التونسي (أ. و. ت)، دفتر ٦٣٥.

(٨) ابن أبي الضياف(أحمد)، **إتحاف أهل الزمان... مصدر سابق (م س)**، م ٢، ج ٤، ص ٢٤٣.

(9) *Chaudier(J), Le régime douanier de la Tunisie : la loi française du 19 juillet 1890, le décret beylical du 2 mai 1898, Montpelier, 1898, p 5-6.*

(10) *Ganiage (J), Les origines du protectorat…ouvrage précédemment cité (op cit), p 198.*

(11) *Chater(k), Dépendance et mutations précoloniales : La Régence de Tunis de 1815 à 1857, P.U.T, Tunis, 1984.*

(١٢) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان...م س**، م ٢، ج ٤، ص ١٢٦-١٢٧.

(١٣) تونسي (خير الدين)، **أقوم المسالك...م س**، ص ٣٦.

(١٤) أ. و. ت، دفتر ٥٧٦، ص ٣١.

(١٥) نفس المصدر، السلسلة التاريخية (س ت)، الحافظة (ح) ٩٢، الملف (م) ٨٧، و٣.

(١٦) تيمومي(الهادي)، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون "الخمّاسة" في الأرياف التونسية ١٨٦١-١٩٤٣**، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩، ج ١، ص ١٤٦.

(١٧) أ. و. ت، دفتر ٥٧٦، ص ٣١.

(١٨) غربي (محمد الأزهر، **تونس رغم الاستعمار... مرجع سابق (م س)**، ص ٤٩-٥٠.

(١٩) **ماجري** (الأزهر)، **قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (في جدليّة العلاقة بين المحليّ والمركزي)**، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، ٢٠٠٥، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢٠) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان...م س**، م ٢، ج ٣، ص

(٢١) نفس المصدر.

(٢٢) نفس المصدر، م ٢، ج ٤، ص ٣٨.

(٢٣) أ. و. ت، س ت، ح ٩٢، م ٨٠، و٣.

(٢٤) نفس المصدر، ح ٩٢، م ٨٣، و٣ – ١٠.
(٢٥) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان...م س**، م ٣، ج ٥، ص ٥١-٥٢.
(٢٦) أ. و. ت، دفتر ١٩٢٣.
(٢٧) أ. و. ت، س ت، ح ٩٣، م ١٠٥، و١١١.
(٢٨) نفس المصدر.
(٢٩) نفس المصدر.
(٣٠) نفس المصدر، دفتر ١٩٢٦.
(٣١) نفس المصدر، دفتر ١٩٢٣.
(٣٢) أ. و. ت، س ت، ح ٩٣، م ١٠٥، و١١١.
(٣٣) نفس المصدر، ص ٣١-٣٢-٣٣-٣٤.
(٣٤) هذه الغلال هي: الأرنج" و"الترنج" و"المقرقب" (وهو التين الشوكي) و"التوت" و"حب الملوك" و"الليمون" و"الليم البلدي" و"المشماش الشاشي".
(٣٥) الخضروات هي: "البراصية" و"القنارية ورق" و"النعناع" و"الكرضون" و"البروكلو" و"الكلافص" و"الخيار" و"الباذنجال" و"الفجل".
(٣٦) أ. و. ت، س ت، ح ٩٣، م ١٠٥، و١١١.
(٣٧) من بين المواد التي خضعت للقطع على الحمل في السابق: البصل والجزر و"الخص" و"البراصية" و"القناوية" و"النعناع" و"الكرضون" و"البروكلو" و"الكلافص" و"اللوز الاخضر".
(٣٨) أ. و. ت، س ت، ح ٩٣، م ١٠٥، و١١١.
(٣٩) هذه المواد هي رسم "البطيخ" و"الدلاع" و"القرع" بأنواعه و"الطماطم" و"الفلفل الأخضر" و"الفقوس" و"الخيار" و"القناوية" و"الفول الأخضر" و"الجلبانة".
(٤٠) نفس المصدر، دفتر ١٩٢٣.
(٤١) نفس المصدر، س ت، ح ٩٣، م ١٠٥، و١١١، ص ٥٠.
(٤٢) نفس المصدر.
(٤٣) بن سلامة (محمد)، **العقد المنضد في أخبار مولانا المشير احمد**، مخطوط بالمكتبة الوطنيّة تحت رقم ١٨٦١٨، ص ١٢١.
(٤٤) ابن أبي الضياف (أحمد)، **اتحاف أهل الزمان...م س**، م ٢، ج ٤، ص ٣٨-٣٩.
(٤٥) أ. و. ت، س ت، ح ٩٣، م١٢٦، و٢٠.
(٤٦) بشروش (توفيق)، **الولي الصالح والأمير في البلاد التونسية**، المركز الوطني للترجمة، تونس، ١٣ ٢٠، ج ٢، ص ٥٧٥-٥٨٨.
(٤٧) ابن أبي الضياف (أحمد)، **اتحاف أهل الزمان...م س**، م ٣، ج ٥، ص ٨٩.
(٤٨) أ. و. ت، س ت، ح ٩٢، م ٨٥، و١٢.
(٤٩) نفس المصدر، ح ٩٢، م ٨٧، و٣.
(٥٠) ابن أبي الضياف (أحمد)، **اتحاف أهل الزمان...م س**، م ٣، ج ٥، ص ١١٢.
(٥١) نفس المصدر، ص ١١٤.
(٥٢) نفس المصدر، ص ١١٢-١١٣.
(٥٣) أ. و. ت، دفتر ٣/٢٢٥٠، ص ٩٠.
(٥٤) نفس المصدر.
(٥٥) أ. و. ت، س ت، ح ٩٥، م ١٢٧، و٦٢.
(٥٦) نفس المصدر.
(٥٧) نفس المصدر، ح ٩٣، م ١/١٠٧، و١٧-٢٣-٢٨-٣٤.
(٥٨) نفس المصدر.
(٥٩) نفس المصدر.
(٦٠) نفس المصدر، ح ٩٣، م ١٠٤، و١-٣٤-٣٥-٣٧-٣٨.
(٦١) نفس المصدر، ح ٩٣، م ١/١٠٧، و١٧-٢٣-٢٨-٣٤.
(٦٢) نفس المصدر.
(٦٣) نفس المصدر، ح ٩٥، م ١٣٢، و٧٥.
(٦٤) نفس المصدر، ح ٩٥، م ١٢٧، و٦٢.
(٦٥) نفس المصدر.
(٦٦) نفس المصدر.
(٦٧) نفس المصدر، ح ٩٥، م ١٢٧، و٦٢.
(٦٨) نفس المصدر، س ت، ح ٩٢، م ٨٧، و٣.
(٦٩) نفس المصدر، ص ٢-٥.
(٧٠) نفس المصدر، دفتر ٥٣٦، ص ١٩.
(٧١) نفس المصدر، دفتر ٥٣٨.
(٧٢) نفس المصدر، دفتر ١٩١٨.
(73) *Slama(B), L'insurrection de 1864 en Tunisie, Maison Tunisienne De L'Edition, Tunis, 1967, pp 24-32.*
(74) *Chater(K), Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX siècles : La Mehalla de Zarrouk au Sahel (1864), Publication de L'Université de Tunis, Tunis, 1978.*
(٧٥) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان... م س**، م ٣، ج ٥،
(٧٦) أحمى ١٨٦٣، دفتر ٥٤٠.
(٧٧) نفس المصدر، دفتر ٥٧٦، ص ٥-٧.
(٧٨) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان... م س**، م ٣، ج ٦، ص ٥٣-٥٤.
(٧٩) نفس المصدر، ص ٧٨-٩٢.
(٨٠) بشروش (توفيق)، **الولي الصالح...م س**، ص ٤١١-٤١٤.
(٨١) أ. و. ت، س ت، ح ٩٥، م ١٢٧، و٦٢.
(٨٢) بشروش (توفيق)، **الولي الصالح...م س**، ص ٤٢٧-٤٢٨.
(٨٣) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان...م س**، م ٣، ج ٦، ص ٨٩.
(٨٤) أ. و. ت، ح ٩٥، م ١٢٧، و٦٢.
(٨٥) ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان...م س**، م ٣، ج ٦، ص ٥٣ - ٧٣.
(٨٦) أ. و. ت، ح ٩٥، م ١٢٧، و٦٢.
(٨٧) نفس المصدر، دفتر ٥٤٦، ص ١٣٨-١٥٢-١٦٨.
(٨٨) نفس المصدر، دفتر ٥٧٦، ص ٥ – ١٠.
(٨٩) عبد السلام (أحمد)، **المؤرخون التونسيون في القرون ١٧ و١٨ و١٩**، ترجمة المؤلف وعبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، تونس، ص ٤٣٣-٤٣٤.
(٩٠) أ. و. ت، س ت، ح ٩٥، م ١٣٢، و٨٠.
(٩١) نفس المصدر، ح ٩٥، م ١٢٨، و٨.
(٩٢) نفس المصدر.
(٩٣) نفس المصدر، ح ٨٩، م ١/٩٢، و١٥.